

سياسة

تقرير

أبو الياس وحيداً.. يبحث عمّت يرشحها!

يدوات النائب ميشال المر سيكوت اول ضحايا القانون السياسي، بعدما بقي للربيع ستّة عزاب كل اللوائح الانتخابية، تنضم الأحزاب المسيحية بعدھا نقوده البلدي الى حذّه الذاتى وبالنت الدولة والسلطة بكامل مؤسساتها وتصرّعاتها خارج يديه

لدى ابراهيم

لطالما كان النائب ميشال المر الرّيع الوحد لغالبية رؤساء بلديات المتّن الشمالي، حتى في ذروة دخول التيار الوطني الحر الى القضاء قبل نحو 11 عاماً، لم يتمكن العونيون من لئّ بزراع المر، ولا استطاعوا خرق شبكة «رياسه» ومخاطيره التي حافظ عليها في كل الاستحقاقات البلدية بعد 2005، ولطالما شكّل هؤلاء «الرياس» والمختار مائكنة النائب الازثوذكي الانتخابية التي كانت تصنع منه «حزباً» ينافِس بقية

تقرير

أصحاب المولدات يهدّدون الحكومة: سنغرق لبنان في العتمة!

تضم السلطة في لبنان نضها في مواقف «بايخة»، كأنه ينقصها، فعلتها اخيراهم ااحباب المولدات الكهربائية الخاصة، تحدّتهم فتحذّوها، هذّتهم ههدّوها، اتصروا هم فيما خسرت هي. إنهم ضربت «الدولة العميقة»، لقد تجذّروا، قضيتهم عميقتيّة اخرى تذهب في المحضه

محمد نزال

في الشكل، أصبح مالكو المولدّات الكهربائيّة الخاصة (تبع الاشتراك) أقوى من السلطة الحاكمة في لبنان. هذه لم تعد مجالاً لغويّاً. لقد ثبتت عجائناً.. وعلى الهواء مباشرة، كيف حصل ذلك؟ تقرّر وزارتنا الطاقة والاقتصاد، نهايةً منى «عجّن» السلطة هنا. إنّها اليد التي تؤلّجها، بمعنى أدقّ «تفصحها». قبل نحو ثلاث سنوات اطلق هؤلاء، فرعهم البقاعي هذه المرّة، النار على أحد المحوّلّات الرئيسيّة لشركة كهرباء زحلة. تمّ تعطيله، حصل هذا أكثر من مرّة وفي أكثر من نقطة. ولادة شركة الكهرباء في زحلة، التي عادت وولدت بعمجرة، تعني «قطع اربانهم». بعضهم كان يخرج مكشوف الوجه، في وضخ النُهار، ويهدّد امام وسائل الإعلام بحرق كلّ مولدات مع وزير الطاقة، قبل اتمام، في النهاية كان لا بدّ من صفقة. حصل ذلك، فرعهم الشمالي يجتمع بالمخاض، حضر وكلاؤهم قبل اتمام، بعد انتهاء المهلة، واجتمعوا بوزير الطاقة، قدّموا امامه مذكرة تتضمن اعتراضهم ورفضهم تنفيذ القرار (رقم 135)، طلبوا تشكيل لجان مشتركة، مؤلفة من مندوبين عنهم ومنذوبين عن السلطة، للوصول إلى حلّ. أصبحت العلاقة ذنيّة، هذا ما ادّاعه بين هناك، من قلب

الأحزاب المسيحية. كل ذلك يبدو اليوم من الماضي. عبّق إقرار القانون السياسي والية الاقتراع بحسب الصوت التفضيلي، اهتزّت إمبراطورية المر للمرّة الأولى، وبعدها كانت الأحزاب تلهث وراء انضمام «زعيم العمارة» إلى لائحتها، بات الأخير عبثاً ثقيلاً الخاص عن المجمع الازثوذكي، ويفضل إن أراد إنجاز مرشح أن يكون حزبياً أو ينضم إلى كتل التغيير والإصلاح، وهو ما لا ينطبق على وضع المر، فيما يعجز الطاشناق، هذه المرّة، عن منح ولو صوتاً واحداً لحليفه في السابق، إذ بات يفترض بهم حسم خيارهم بوضوح بعد أن وضع النائب امام خيار صعب يجبره على انتخاب لائحة والتقيّد بها، فالتفت نقطة قوة المر التي كانت تتمثل بالناخبين الملونين: «كتائب مر» و«قوات مر» و«تيار مر». إذ سيعود هؤلاء في نهاية المطاف إلى أحزابهم عند تحييزهم بين وهب صوتهم التفضيلي للحزب أو للنائب ميشال المر.

في الميزان الانتخابي، كل اللوائح لا تتريد «أبو الياس»، فالكتائب الذي يسعى جاهداً لطرُق باب المجتمع



(هيلم الموسوي)

رغب التيار الوطني الحر في خوض معركة شرسة في القضاء (وهو ما يتوقع أن يفعله)، فإنه سيجرد المر من آخر اسلحته، أي رؤساء البلديات الذين يدركون جيداً معنى أن يكون رئيس التيار الوطني الحر السابق ميشال عون رئيساً للجمهورية ومدى ارتباط موقعهم ومصالحهم بالعهد، أما المختارين، فما عادوا يخضعون لهيبة المر بعد أن كان يديرهم بواسطة ماموري النفوس. فهؤلاء خرجوا من دائرة نفوذ المر، على المقلب البلدي، إذا

انصاره في بلدة الجديدة أحيلت منذ مدة على التقاعد وحلّ مكانها مامور ينتمي إلى التيار الوطني الحر. رغم كل ما سبق، يجمع خبراء الاستطلاع على أن قوة المر الفردية للاحتكارات التجارية الكبرى أن تتوسّع بشكل معلوم غير مسبوق، وارث الاربعين عاماً الذي راكمه طوال وجوده في السلطة، وهذه الأصوات، على ما تقول مصادر متخفية، هي أصواته الخاصة التي لا يتشاركها مع أحد، أضف إلى ذلك أن معركة الصوت التفضيلي المقبلة ستكون مذهبية صريحاً، ما يعني حصر الصوت الازثوذكي بالمرشح الازثوذكي فقط. وهو ما سيؤمّن للمر عدداً لا يستهان به من الأصوات لتجعيّ عدم وجود منافسة فعلية للمعدين الازثوذكسيين الذين يترشّح عليهما اليوم الوزير السابق الياس بو صعب وهو. ولكن حتى إن صبح ذلك، فلا قيمة للصوت التفضيلي غياب لائحة تؤمّن للمر الحاصل الانتخابي للفوز ببعده، ما يجعل معركة الرئيسية اليوم هي البحث عن داعم أو تشكيل لائحة يتمكن أعضاؤها من إفادة المر لا الاستفادة منه.

العملة



ما غايّة الحكومة منّ التنظيم، هم اصحاب المولدات طالما انما تعد ب كهرباء كاملة، قريبا (هيلم الموسوي)

وعوداً، إن كان هؤلاء هم الحل، فلم لا؟ تجربة جديدة على مستوى العالم. لنمّج، وإنّه في حال حُرّ ضبط مخالفة بحق أحداً فإننا سنأخذ قراراً جماعياً لقطع الكهرباء التي تقدّمها في جميع المحافظات، وسنغرق لبنان في العتمة». هذه ينقلها وكيل اصحاب المولدات، محمود بعلدكي، لـ«الإخبار». ويضيف: «نحن وحدنا من نجحنا في خلق وحدة وطنية (مصمّزحاً ساخراً)، فنحن من كل الطوائف، من الشمال والبقاع وجبل لبنان الخارج، وبدل الحديث عن بوادر سبعة الاف عائلة تعيش بفضل هذا القطاع، أحدها اقترح على الحكومة أن تلزّم الكهرباء كاملة، لكي لا كاصحاب مولدات، على أن تشرّف (هذه الحلّ يبقى الاموال داخل لبنان، بين المواطنين، بدل أن تذهب إلى شركات خاصة وبعضها إلى الخارج، وبدل الحديث عن بوادر وما شاكال». إنّهم يتابعون نشرات القطاع، ويكمل بعلبكي: «نحن لسنا مالكة، نعرف هذا، والبعض منّا لا يلزّم بالتسعيرة التي تقرّها وزارة الطاقة، والبعض الآخر يتسبب في مشاكل ونزاعات، ولكن البعض الآخر يلزّم من واحد بشكو منه، لو نُظّم هذا القطاع فلن تعود هناك مشاكل».

في الاجتماع مع الوزير، أيضاً، حاول الأخير أن يضغط عليهم مذكراً

سياسة

الراسمالية والعولمة، هنّ كاتالونيا الى بلاد العرب

عامر محسّن

يذكر سمير أمين في كتابه الأخير عن روسيا («روسيا والانتقال الطويل من الرأسمالية إلى الاشتراكية»، 2016، وهو عبارة عن مجموعة دراسات ومقالات كتبها أمين على مراحل متباعدة بين 1990 و2015) أنّه كان قد أصدر مع اندريه غوندر فرانك، في أواخر السبعينيات، نصّاً يوصف خصائص المرحلة النيوليبرالية التي كانت بوادرها تحلّ في الغرب. الحجّة الأساسية فيه هي أنّ ثورة المعلومات والتواصل ستتيح للاحتكارات التجارية الكبرى أن تتوسّع بشكل معلوم غير مسبوق، وأنّ «تفكّك» سلسلة الإنتاج وتوزّعه على عشرات ومئات «الموردين» المنتشرين في بلادٍ مختلفة (التكنولوجيا الحديثة تسمح بالتنسيق بين مئات وحدات الإنتاج ومتعاقدين مورّعين حول العالم، وتحقيق التواصل بينهم وإدارتهم كإنهم جسّد واحد، وهو ما كان مستحيلًا في السابق). أبرز نتيجة لهذه «التجزئة» في عملية الإنتاج - وتوسيع الاحتكارات إلى مستوى عالمي غير مسبوق - هي أنّ أنماط التنمية الوطنية «المميّزة» التي سادت تاريخياً في دول كفرنسا أو ألمانيا أو اسبانيا لن تعود ممكنة. لا يظنّ هناك تلفزيون «صنّع في هولندا»، يقول الكاتبان، فإنتاج أبسط السّلع يصبح سلسلة متناثرة بين أكثر من بلد (مئات الموردين يصنعون هاتف «آبل» أو طائرة «بوينغ» ويصمّمون اجزائها، مثلاً، وإن كانت الشركة صاحبة الاحتكار تصنّع لنفسها الجزء الأكبر من قيمة الفاضل). لا تعود هناك «سيارة يابانية» لها خصائص تختلف نوعياً عن «السيارة الأميركية»، ولا تظنّ هناك مساحة لـ«نموذج وطني» للتنمية والاقتصاد، حين تكون شركاتك ومصارك جزءاً من سوق معلوم مترابط لا تتحكّم به الدولة الوطنية.

ما علاقة كلّ هذا بما يجري حالياً في كاتالونيا؟ أنا أقول بأنّ العلاقة وطيدة، بل إنّ حركة الانفصال الكاتالوني - في شكلها الحالي - هي أبلغ تعبير عن التوتّر الذي يعتري الرأسمالية اليوم، والذي تنبّأ به سمير أمين وغوندر فرانك، بين الشوّق للمعلوم والدولة الوطنية. لو أنّ كاتالونيا قد طالبت بالانفصال في أيّ مرحلةٍ سابقة، من القرن التاسع عشر حين بدأت نهضتها الصناعية وتميزها الاقتصادي إلى عشرينيات القرن العشرين، وصولاً إلى أيام فرانكو، لكان قرار الاستقلال عن اسبانيا يعني أمراً جليلاً. الاستقلال كان سيعني الانفصال عن السوق الوطني الاسباني، وعن نموذج التنمية الموجود في اسبانيا والذي تتطوّر كاتالونيا في كنفه، وستقطع الأوصال التي تربط المقاطعة بالاقتصاد الأوسع الذي يغيذيها. بمعنى آخر، كان خيار الاستقلال الكاتالوني يعني، تاريخياً، خسارة الامتداد الاسباني وبناء سوق بديلٍ ضمن حدود المقاطعة والاكتفاء، بحجمه الصغير (أو الاندماج تحت سيادةٍ بديلة، كفرنسا مثلاً). هذا ما جعل القوميّين الكاتالان، حين وجدوا أنفسهم أمام المنطق (في الثلاثينيات وفي أواخر السبعينيات)، يفضّلون الحقوق الثقافية والحكم الذاتي على الانفصال والاستقلال. - فيما عبّر الكثيرون غيرهم في كاتالونيا عن أنفسهم عبر حركات سياسية تغييرية، وتقدميّة غالباً، على مستوى اسبانيا ككلّ.

اليوم، في ظلّ الرأسمالية الجديدة، أصبح الوضع مختلفاً بالكامل. لم يعد انفصال كاتالونيا يعني زلزالاً اقتصادياً في المقاطعة ودخولها في سياق جديد غير مضمون العواقب. على العكس تماماً، فإنّ كاتالونيا مستقلة، عضو في الاتحاد الأوروبي، يمكنها أن تستكمل «العمل كالعتاد» في الصباح التالي للاستقلال: علاقاتها التجارية مع اسبانيا ستظلّ كما هي، قد تخرج بعض الشركات من المقاطعة وتنقل شركات أخرى مقرّاتها إليها ولكن عمليّة الإنتاج والبيع والشراء، بالأجراء، لن تتغيّر، وهي أصلاً مدمجة بالاقتصاد الأوروبي والعالمي وليس بالاقتصاد الوطني الاسباني». كما أنّ فِعاذ الشركات الكاتالونية إلى اسبانيا - وبالعكس - لن يتغيّر، حتّى ولو غضب الإسبان عليهم وترصدوا لهم (ففي الاتحاد الأوروبي، انت مجبّر على معاملة كلّ الشركات الأوروبية في بلدك على قدم المساواة، ومن المحظور عليك أن تفرض حصاراً أو عقوبات ضدّ جيرارك على هواك).

من هنا، أصبح من الممكن النظر إلى استقلال كاتالونيا كمحض عمليّة «هويّاتيّة»، تتعلّق بالانتماء والثقافة وتوكيد النّفس. -لا تتضمّن «ثورة» وتحوّل في نمط المعاش ولا تغيير. -ككاتالوني - على الدخول في الجهول وبناء، فدرك القومي من الصّغر. هذا حتّى لا يبالغ ويقول إنّ مطلب الاستقلال لن يعود أن يكون أكثر من عمليّة «تجميليّة» لن يعني بالنسبة إلى العديد من أهل المقاطعة، من الزاوية العمليّة، ألاّ تخيفنا للعبء الضريبي عن المقاطعة الثريّة (وأنا، صراحةً، لا أفهم ما الذي يتوقّع الكاتالونيين الحصول عليه من الانفصال: فاسلطات المحلية في اسبانيا لديها - بالفعل - بصلاحيّات واسعة جداً. وفي وسع أهل كاتالونيا أن يطّلغوا أسماء أهل المقاطعة، من التاريخيين على الساحات والشوارع، وأن يكتبوا الاغاني بلغتهم البائدة ويجربوا الأطفال في المدارس على ترداها، بل، وهنا المفارقة، ما معنى «تقرير المصير» والتحقّق القومي، عملياً وفي القرارات الأساسية، وانت تخضع لمنطقيات الاتحاد الأوروبي وال«ناتو» والاقتصاد العولم؟ اقامة العروض العسكرية»؟).

الإخبار — السبت 7 تشرين الأول 2017 العدد 3292

سياسة

الدولة والشوق

بناءً على ما سبق، لو حصل - افتراضاً - الاستقلال في كاتالونيا، فإنّ لا شيء أساسي سيتغيّر على مستوى الاتحاد الأوروبي، ولا على مستوى علاقات الإنتاج في الرأسمالية العولمة - الخاسر الوحيد سيكون الدولة الوطنية الاسبانية. هنا تحديداً يقع أحد مصادر التناقض اليوم، حتّى في الغرب الثري، بين الدولة والشوّق: الشوّق أصبح معلوماً وإنتمى «النموذج الوطني»، ولكن لا توجد - في الوقت ذاته - «حكومة عالميّة» تدير الأمور. كما أنّ السّياق الديمقراطي في أوروبا يزيد من وضع الدولة الوطنيّة حرجاً، يكفي أن يجد بلدٌ كاسبانيا نفسه في وجه حركةٍ انفصاليّة، قد تحوز على شعبيّةٍ في لحظةٍ ما تحت تأثير أزمةٍ أو هبوط اقتصاديّ، وأن تُخرج الثّاس إلى الشارع مطالّبً قسوي (كالاستقلال)، حتّى تجد نفسها في موقفٍ صعبٍ للغاية (والأحزاب التي تحكّم كاتالونيا اليوم قد جاءت على تصدّد الاستقلال، ولا وجود سياسيّاً لها خارجها، ولا حافظٍ لديها لعدم الانضمام إلى الحركة التواضع في المطالب، ولم يتبقّ هناك أصلاً مطّلبٌ «قومي» يمكن للحركة الكاتالونيّة أن تفارّض عليه غير الاستقلال). ستقع المشكلة بغضّ النّظر عن قانونيّة العمليّة أو الاستفئنا، ببساطة لأن الدولة الأوروبية لا تملك أدوات في وجه حركةٍ من هذا النوع.

العلاج التقليدي للحكومات في وجه الانفصاليين - العنف والقمع - ليس ممكناً في السياق الأوروبي اليوم، بل إنّ مجرّد وضع الشرطّة في وجه محتجّين مدنيين (نساء وأطفال)، ولو كانوا يخرقون القانون بالمعنى التقني، سيكون بداية مواجهةٍ خاسرة للحكومة، وسيتعاطف الرأي العام العالمي مع المحتجّين، وسيتم وصف الحكومة بالفاشية. وتذكّيرهم بفرانكو، بل قد يزيد المنع من شعبيّة مطلب الانفصال والتفاف أهل كاتالونيا حوله في لحظةٍ سياسيةٍ مصيريّة (في اميركا، بالمقابل، فإنّ كلّ الثّاس الذين رايتهمهم في صور الصحافة في برشلونة يتصادمون مع الشرطّة، كان سيتمّ اعتقالهم، وسيقضون ليلتهم في السجن، ويكرّسون الأشهر المقبلة من حياتهم للدّفاع عن أنفسهم في المحاكم ضدّ تهمة متعدّدة، من مقاومة الشرطّة وعدم الامتثال إلى احتلال مساحات عمّامة أو التحريض على النظام). في اميركا، فهم الحكم أنّ ما يحقّق الانضباط والزّرع في الدّولة الحديثة الديمقراطية، وبيدّ الخوف في قلوب المواطنين، هو ليس البطش والسّيّاف والخازوق بل البيروقراطية والشرطّة والمذعي العام، المشكلة هنا لا تتوقّف على اسبانيا وكاتالونيا، بل إنّ هذا النموذج، لو نجح وتعمّم، فمن الممكن تحلّي مستقبلٍ افتراضي لا يعود فيه أمام أي مقاطعة ثريّة في أوروبا، تدفع ضرائب للحكومة الوطنية أكثر مما تتلقّى، من حافظ لعدم اكتشاف هويّتها الثّقانيّة واحداً، مشاعرها القوميّة والمطالبّة بالانفصال. هذا، بالطبع، ليس أمراً سيّئاً من وجهة نظر «حقّ تقرير المصير» ولكنّه، عملياً، لن يعني غير إعادة توزيع لخارطة الدّول على أساس السّخّل، تزيد من الاستقطاب بين الفُقراء والأثرياء (لاحظوا أنّ الاقاليم الاثغر في أوروبا، من الأندلس إلى جنوب ايطاليا إلى اوكرانيا، لا تميل عادةً إلى المطالبة بالانفصال، بغضّ النّظر عن تاريخها والقمع الذي تعرّضت اليه في الماضي).

خاتمة

أمّا في بلادنا، من جهةٍ أخرى، فإنّ المعادلة أعلاه عن عولة الشوّق وانحسار الدولة الوطنيّة لها نتائج أكثر عمقاً وتأثيراً: في المرحلة النيوليبرالية، يكتب سمير أمين، ليس أمام الدولة الطرفيّة الأخبار التي اعتمدت أكثر أنظمة الاستقلال في القرن العشرين - مشروع تنمية متمحور حول الذات، «برجوازيّة وطنيّة» لها مصلحة في معاداة الامبرياليّة والسيطرة على سوقها الوطني، ونظامٌ «ثوري» (ولو كانت ثوريّة «من فوق»). في دولنا الطرفيّة اليوم، لن تجد «برجوازيّة وطنيّة»، حتّى بمعنى النّخب الفاسدة التي تنتجها الأنظمة الهزليّة، بل إنّ الطابع الكمبرادوريّ التّابع، للرّأسمالية الجديدة، أصبح مباشرة وعميقاً، ولم يعد مقتصرأ على فنائٍ صغيرة، متحكّمة، كما في القرن العشرين. فكرة أن تكون «ناجحاً» في بلادنا أصبحت مرتبطة مباشرة بأن تنال موقعاً تابعاً في كتف «البرجوازية العولمة»، المؤلف في المؤسسة الدولية أو الجامعة الأميركيّة، الاداري في شركة احتكاريّة غربيّة كبرى، «المثوّر» الذي يمثلّ الغرب في مجتمعه «التخلّف»، الخ... بل إنّ المنطق الغربيّ لتقّي تصاعدياً، بتمولّي الثّقانين والفرق الموسيقيّة والإعلام «المستقل»، مثلما تموّل القضايا والتأشطين، وسقطقر لنا في المستقبل - عبر نخبها - مقاييس الربيع والقرن الذي يستحقّ أن يُنتج والفكر الذي يستحقّ القراءة. الرّهان على «برجوازيّة وطنيّة» و«مشروع علنالثي» تنظر له وتقوده هو، بكلمات مبسّطة، رهانٌ خاسرٌ منذ البداية والخيبة، كلياً، على العدوّ. ما هي إمكانيّات، أو معنى - أو تحزّر في سياق كهذا؟ وما الفائدة من أن تصمد وتتصرّف في الحرب وأنت لا تملك مشروعاً بديلاً، مختلفاً، لما بعدها، يعطي معنىً للحرب وللمتضحيات والخسائر؟ وهل يكون الضمود والتحرير مجرّد جسر لتسليم مقدرات البلد، من جديد، بالفقر والتمتيعش؟ ستتملّك هذه التساؤلّات، تحديداً، محور النقاش في المقال القادم.